http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1334) السنة السادسة -الاحد (28) ايلول 2008

في حديث صحفي متعدد الرؤى السياسية والاجتماعية

عبد المهدي: الاتفاقية الامنية ليست خيارات فردية وانما تخضع للرأي العام والموقف النهائي لمجلس النواب

اكـد نائب رئيـس الجمهروية عادل عبد المهدي ان موضوع الاتفاقية الامنية مع واشـنطن يعتمد على النص الاخير للاتفاقية كيف سـيكون وان المسـألة هي ليسـت خيارات فردية بل ماذا سـيكون الموقف النهائي لمجلس النواب والرأي العام ونحن كحكومة ديمقراطية لانستطيع الا ان نخضع للرأي العام ولمجلس النواب.

مشيراً الى أنها مؤسسات يجب ان تصوت ويجب ان تقتنع سواء أكانت هذه القناعة صحيحة أم خاطئة.

واضاف في حديث صحفي نشـره موقع pukmedia ان من دون اقناع جميع الاطراف لايمكن ان يحصل شـيء وباقتناعها يمكن ان يحصل كل شـيء فمن هنا صعوبة المفاوضات وصعوبـة الوصول الى النص الذي تقدر الحكومة ان ترضي المؤسسـة البرلمانية، كذلك مجلس الوزراء ومجلس التوافق الوطني ومجلس النواب والرأي العام، وان هذه هي المشكلة الفنية انتهت تقريباً

(المدى) تنشر أهم ما ورد في الحديث كما اورده الموقع اعلاه.

بغداد / pukmedia

× قلتـم بـأن العمليـة الديمقراطيـة يجب ان تأخـذ مجراها، هل هـذا ينطبق على الجانب الأمريكي ايضا؟

– هـم ايضـا كذلـك، حيـث لا يوجـد رئيـس أمريكـي او مسـؤول أمريكـي يمكنـه ان يسـير بالضد مـن المؤسسـات و من الحالة المؤسساتيـة او مـن الموافقـات العامة، لذلك الادارة الأمريكيـة حريصـة ان تفاوض هذا الاتفـاق في اطار صلاحيـات الرئيس لكي لا تذهـب الى الكونغرس، اذا ارادت الذهـاب الى الكونغرس فتحتـاج ان تكون واثقة من الحصـول على تأييد الكونغرس وحصل في التاريـخ الأمريكـي ان رؤسـاء الجمهوريـة وافقـوا علـى امـور ثـم عندمـا مـس النص صلاحيـات هـي خـارج صلاحيـات الادارة وذهـب الموضـوع الى الكونغرس رفضـه الكونغرس كما حصـل في إتفاقية فيرساي بعـد الحـرب العالميـة الاولى وبالتالي هناك آليـات في كل مؤسسـة تختلـف عـن آليـات النظـام الآخـر، نحـن في العـراق يجـب ان نذهـب الى مجلـس النـواب، لاتوجـد لنـا صلاحيـات تنفيذيـة كصلاحيـات الرئيـس الأمريكي، الرئيس الأمريكي لديه صلاحيات تنفيذية يفاوض وفي اطار هذه الصلاحيات لذلـك هـذا يجعـل مناورتـه ضعيفـة يجعل المناورة الأمريكية واسعة من جهة وضعيفة مـن جهة اخـرى، واسعـة في الاقـدام برأي المؤسسـة، برأي الادارة على مثل هذا الامر، لكـن محـددة وضعيفـة لانـه لا يستطيع ان يتجـاوز حدود معينة والا يمس بصلاحيات الكونغرس وهـذا يخرج الامر عـن يده الى موافقة الكونغرس.

×يعنـي ليس هنـاك مـن مسألـة تتعلـق بالطروحـات التـي تتحـدث عـن تأجيـل الإتفاقية الى مابعد الرئيس القادم؟

–اذا لم توقـع الآن ستؤجـل بالتأكيـد، هناك فـترة محـددة، عندمـا تحصـل الانتخابـات سيكون متعذر التوقيع.

×هل هناك ضغوط أمريكية بهذا الاتجاه بأن توقـع قبل مغادرة الرئيس الأمريكي الحالي حتى يكون مكسبا له ؟

–لاتوجد ضغوط ، ومن الواضح ان الطرف الأمريكي يريد الاسراع والتعجل في توقيع الإتفاقيـة لكـن مـا هـي ادوات الضغـوط؟، الضغـوط لهـا ادوات اما ماليـة او سياسية او عسكريـة، هذه غير متوفـرة و لا تمارس ضغوطـاً بهذا المعنى ، امـا ان يكون الطرف الأمريكـي يريد الاتفاق بأسرع وقت لانه كما ذكـرت هو يفاوض هـذه الإتفاقيـة في اطار الصلاحيـات التنفيذيـة للرئيـس و الرئيس اصبحـت له فـترة محـدودة، فبالتـالي هذا يشـكل ضغطـا عليهم، والعـراق يفهـم هذه الحقيقـة والحكومـة العراقيـة ايضـا تقدر توازنات هذه المسألة.

×هـل هنـاك خـوف عراقـي مـن أن الرئيس المقبـل لايوقـع الإتفاقيـة بهـذا الشـكل مـع العراق؟

– كل المحاذيـر مطروحـة، لم يجـر كثيرا ان رئيساً أمريكياً لاحقـاً نقض اتفاقات لرئيس سابق لكن الامر مفتوح، نفس الصلاحية التي يستخدمهـا الرئيـس الحالي قـد يستخدمها رئيـس قادم لكن هذه تقديـرات موقف، هذه ليسـت قوانـين، وبالتالي نحن هنـا لا نتكلم عـن صحة او عـدم صحـة الإتفاقيـة، نتكلم عـن الآليـة، لان في النهايـة ستكـون هنـاك آليـة ،بالنسبة للطرف الأمريكـي، هناك آلية ويحاول ان يلبي شروطـه، بالنسبة للعراق هنـاك آلية وهي الذهاب الى مجلس النواب، لنفترض ان الحكومة رأت في الإتفاقية امرا جيدا وان مجلس النـواب لم ير ان الصورة هكذا، لا تستطيع الحكومة ان تذهب حتى لو كان رأيها ايجابيا، فعليه يجب الحصول على اطمئنـان ان الاغلبيـة الساحقـة في مجلس النواب والرأي العام يؤيد هذه الإتفاقية.

هـل هناك أزمة بين حكومـة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية؟

×هـل هنـاك أزمة بـين الحكومـة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ؟

– الأزمة امر طبيعي، يجب الا نرتجف كثيرا امـام الأزمة، عندما يكون النظام مؤسساتيا وديمقراطيا تحدث خلافات وخلافات حادة، بعـض الـدول الديمقراطيـة والعريقـة في ديمقراطيتهـا تعطلـت فترة طويلـة ،ايطاليا تعطلـت حوالي سنة بسـبب أزمة انتخابات الرئيـس، هذا دليل علـى ان هناك نقاشاً حراً ومفتوحـاً، ايضا بدون تقييم الصح والخطأ من هو الصحيح من هو الخطأ، لكن المؤسسة الديمقراطية والنقاش الديمقراطي يحتمل الاختـلاف فاصـل جوهـره هـو الاختلاف، نعـم هنـاك اختلافـات بـين حكومـة الإقليم والحكومة الاتحاديـة وهذا الاختلاف يجب ان تحل بالطـرق الدستوريـة، نحن صوتنا علـى الدسـتور وكل المتحاوريـن يقبلـون بالدسـتور قد يختلف التفسـير واذا اختلفنا في التفسير فهناك المحكمة الاتحادية ويجب ان يخضع الجميع للدستور بغض النظر عن الموقف في البداية، ان كانت حكومة اتحادية وان كانت حكومة إقليم.

الآن خانقـين، بالتأكيـد خانقـين منطقـة كرديـة، لكـن خانقـين لاتـزال في حـدود صلاحيـات الحكومة الاتحاديـة، لان حدود إقليـم كردسـتان حددت بالخـط الفاصل في ٢٠٠٣/٣/١٨ وهذا حدده قانون ادارة الدولة ثـم ثبته الدستور في المـادة (٥٣) في قانون ادارة الدولـة ثـم المـادة (١٢٨) في الدستور ثبـت الفقـرة (أ) من المـادة (٥٣)، اذن حدود إقليـم كردستان معرّف، فخانقين من الناحية القانونيـة هـي مـن صلاحيـات الحكومـة الاتحاديـة ومن الناحيـة الواقعيـة خانقين كرديـة في يـوم من الايـام اذا صـوت سكان المنطقـة للانضمـام الى إقليـم كردستان هذا مـن حقهم، الى ذلك الحين هي من صلاحيات الحكومـة الاتحادية، فالآن دخـول قوات او خروج قوات من خانقين يجب ان يأخذ بعدة عوامل وهذه حقيقة قانونية دستورية، لكن ايضـا يجب ان يأخذ الحساسيات، الآن قد لا تستطيع الحكومة ارسال فوج كردي او فوج شيعـي الى منطقـة مثـل الانبار مثـلا، قد لا تستطيع النجف الآن استقبال فوج معين من البيشمركـة او من الانبار، هذه الحساسيات يجـب ان تراعى اذا اقرينا بالنقطة الاولى و اذا اقرت الاطراف بالنقطة الاولى ان خانقين هي منطقـة دسـتوريـا عائـدة (صلاحياتها، القائـم المقـام، الجبايـات ،الأمـن) يعود الى الحكومـة الاتحاديـة وحكومـة الإقليـم تقر بهـذه الحقيقـة وهـي لابـد ان تقـر بـه في رأيـي، والحكومة الاتحاديـة تعرف ان هذه هـي مـن مسؤولياتها، فتبقـى كيفية معالجة الحساسيـات، هـل من الضـروري ان يكون هنـاك قـوات حكومية غفيرة العـدد او قليلة العـدد، ما هي الحاجة؟ نحن قـد نحتاج وقد احتجنـا في المراحـل السابقة الى الكثير من قوات البيشمركة للخروج من إقليم كردستان والدفاع عن الأمن في خانقين في كركوك في مناطق اخرى وفي الموصل، لم نتقيد بها لان الحاجة كانت ضرورة، تم اللجوء الى قوات مـن البيشمركة وهذا ليس في دائرة الحكم الاتحادي وتم بالاتفاق.

ايضـا موضوع خانقـين اذا اقـرت الاسس القانونيـة ان خانقـين منطقة كرديـة لا يراد تغييرهـا الـى منطقة عربيـة او تركمانية او مسيحيـة تحافظ علـى هويتها، لهـا حكومة محليـة، هـذه الحكومة تمثل السـكان الذين انتخبوهـا فحينـذاك جوهـر المشكلة يذوب مادام الفاصل في الموضوع هو الدستور، اذا كانت هناك نوايـا غير صحيحة لهذا الطرف او ذاك، حينـذاك تصبح مشكلة.. اهم طريقة لاكتشاف النوايا هو وضع الدستور والا ما معنى الدستور ولماذا صوتنا على الدستور؟ لمثل هذه القضايا.

×في حوار مع فضائية «العربية» اشرتم الى المخاوف من الانقلاب العسكري، هناك ايضا مخاوف مـن عسكرة المجتمع العراقي بشكل عام، أزمة خانقـين كشفت عن جانب من هذا الخوف، كيف تنظرون الى هذه المسألة ؟

– اولا، الأزمة سواء في ديالى او في خانقين، في كركوك هي أزمـة نجاحات وليست أزمة فشل، لان الوضع تقـدم واصبحت الاطراف تشعـر ان عليها ان تقف امـام الاستحقاقات والاستحقاقـات تفتـح بابـا لم يسبـق فتحه في العـراق طـوال التاريـخ، فيجـب ان لا يهـون الموضوع كثـيرا ولا ان نرتعب كثيرا وتصبح اتهامـات.. ان هذا الطرف شوفيني وان هذا الطرف متطرف، اي موضوع يفتح للمـرة الاولى ستحصل فيـه بعض الاخطاء والتمـددات والاجتهادات الخاطئـة من هذا الطـرف وذاك الطرف، لكن سوية العراقيون جميعهم اكراد، عـرب، شيعة، سنة، تركمان، مسيحيـين، كلدوآشوريـين، كلهـم ساهموا في وصول العـراق الى حالة ناجحة وبدأت تسمـح بطـرح ملفـات كثيرة ليـس فقط في كركـوك وخانقين، هناك في الانبار موضوع الصحوات، هناك اليـوم في الجنوب، هناك العلاقـة مـع الحكومـة الاتحاديـة في كل المحافظات ليس فقط في كردستان، فبالتالي هذه أزمة النجاحات.

انـا لا اقلـل من شأنهـا، أزمـة النجاحات قد تكون اخطر من أزمـة المحنة والضائقة لانه عندمـا تنجـح ويحصل نـوع مـن التصادم وهذا يحصل بسبب خطأ في التقدير، عندما يحصل خطأ الانفجار يكـون ابشع واسوأ، اسـوأ مـن حـالات المعارضـة، كنـا نحـاول ونفشـل ونجـرب مـرة ثانيـة، لكـن عندمـا تبنـي وضعـا وهـذا الوضـع يتعرض الى فشـل كبير قـد تكون الارتـدادات كبيرة جدا فيجـب الحذر، لكـن تعريف الموضـوع: هو نحن نعيش حالة من النجاحات والنجاحات تطرح استحقاقـات والاستحقاقـات يجـب ان تعالـج بآليـات صحيحـة واعتقـد الآلية الاساسية هي الحـوار والدستور والقانون والنظـام ورؤيـة المصالح العامـة وألا يمثل الحاكم في بغـداد طرفا وانمـا يمثل العراق كله، وان لا يمثـل الحاكم في كردستان طرفا وانما عليه ان يمثل العراق كله، هذا لا يعني عدم اخذ المصالح المحلية بنظر الاعتبار لكن يعني وضـع الاطار الصحيح لحـل المشاكل فهـي اولا مسألة أزمـة او تدافعات في فترة حقق فيها العراق نجاحا على الارهاب وعلى التخريـب وخاض الانتخابـات واصبح له ممثلون واصبح له حكومات محلية اتحادية منتخبة...الخ.

×هـذا بسـبب الـتراث العراقـي العسكـري السابـق ام بسـبب حاجات العـراق الحالية لمكافحة الارهاب؟

–اولا، مقاومـة الارهـاب.. تعرفـون عندمـا بدأنـا كان الجيش قد تم حله والشرطة كانت مـن بقايا وبدايـات التأسيس، لكن محاربة الارهـاب استدعت تجنيد وعسكـرة سريعة وهذا كان امرا طبيعيـا وضروريا، فالمشكلة ليسـت في حصول هـذه الظاهـرة، المشكلة في معالجـة هـذه الظاهـرة، هـذه الظاهرة صـارت الآن، وهـل فعـلا العراق مـن جديد يعـود الى العسكـرة وان العـراق لـه تاريخ طويـل في العسكـرة، لـه تاريـخ طويـل في التربيـة العسكريـة، الشـاب العراقي تربى امـا في جبهـات القتـال او في الجبـال او في الاهـوار يقاتـل، فهنـاك تربيـة عسكرية طبيعيـة عفوية موجودة لدى المواطن، نحن نريد ان نبني مجتمعا مدنيا، هذا ايضا ضار للجيـش والمؤسسـة العسكريـة نفسها، لان في النهايـة المؤسسـة العسكريـة ستصبـح شـلة مـن الضباط يمسكـون بالسلطـة، اما الجيش سيصبح وقودا للمعارك والحروب، نحـن اردنـا ان نبنـي مؤسسة مهنيـة عالية مـن التسلح قـادرة على القيـام بالمهام، مثلا بريطانيـا لديها ثلاث فرق فقط، وفي العراق اليـوم (١٤ – ١٥) فرقـة، اذا كان الهدف هو معركـة الارهـاب آمنا باللـه، لكـن المسؤول العراقي يجب ان يفكر اذا بهذا الشكل استمر يبنـي دولته؟ هـذا لـه تداعيـات لا تستطيع حيـث ان الوضـع ينمـو ولا تتوقـع نتائج، كما حصـل في العراق في القـرن العشرين، بالتأكيد اذا استمرت هذه الحالة ولم يسيطر عليها تتحول السياسة الى العسكرة.

×هل هـذا رأي شخصي لكم أو هناك قيادات اخرى توافقك هذا الرأي؟

– انـا واثـق ان هنـاك قيـادات اخـرى تفكر في هـذا الاتجاه بمـا فيهم رئيـس الحكومة والاستـاذ مسعود بـارزاني والاستاذ جلال طالبـاني، حتـى في الجيـش نفسـه، حتـى الرجـال القياديين في المؤسسـة العسكرية، انـا لا اتكلم عن حصول انقلاب اليوم، اعتقد بـأن الانقـلاب اليوم امـر صعـب، الانقلاب ليس بالامر السهل.

اولا: بسبب وجود القوات الاجنبية.

ثانيـا: المناطق سترفض الانقلاب، كردستان سترفـض الانقـلاب، الجنـوب سيرفـض الانقـلاب، المناطـق الغربيـة سترفـض الانقـلاب، نفـس المؤسسـة العسكريـة لم تكتسـب الروابط والعلاقـات اللازمة للقيام بانقلاب عسكري.

×كممثلـين منتخبـين مـن قبـل الشعب الاتخافـون مـن ان يكـون هنـاك عسكريون كورد وشيعة وسنة متآمرين ؟

–انا استخدمت كلمة الروابط وهذه الروابط لم تتشـكل بعد، الروابط في الجيش تتشكل في التماريـن في العرضـات في التنقـلات المستمـرة، الى حد الآن الوضـع ليس كذلك، لكن هذا لايعني على المدى المتوسط والبعيد ان هـذه المخاطـر لن تنبـع، خصوصا عندما تستخـدم القـوات المسلحـة في مهـام غـير عسكريـة، بالامس مثـلا استخـدم الجيش لاخراج طلبة من دور سكن وقتل أحد الطلبة وجـرح آخـر، هـذه ليسـت مهمـة الجيـش، هـذه مهمـة الشرطة، الآن يستخـدم الجيش في الكثـير مـن المهـام امـا بسـبب نقـص الثقافـة السياسيـة لدى البعـض او الحاجة والضرورة.

×يعنـي لاتوجـد آليـة للقـوات الداخليـة كالشرطة ...؟

×يعنـي تجـرى الانتخابـات بالقانـون السابق؟

– نعـم، الانتخابـات يجـب ان تجـرى، لكـن هـذا القانـون السابـق يجـب ان لايستخدم كوسيلـة للوي ذراع الاخريـن، يجب اعطاء الفرصـة الى النهايـة كي نصـل الى التوافق وابداء كامـل المعقوليـة والعقلانية لارضاء كافـة الاطـراف بدون الضـرر بآخريـن، انا وساهمت كثـيرا في المفاوضـات واعتقد ان هناك فرصـة كبيرة لأن تصـل الاطراف الى اتفاق.

النقطـة الأخـيرة هي ان التآمـر والمؤامرات وغيرها.. نحن لانريد ان نناقش هذه المسألة بهذه الصورة، كل من هو تحت سقف البرلمان يتمتـع بالحقوق والدسـتور ولايتآمر، يريد يسقط الحكومة، يريـد ان يقف ضد حكومة إقليـم كردسـتان، ممثلـو إقليـم كردسـتان يريـدون ان يقفوا ضد مطلب معين هذا كله في اطـار الحق الدسـتوري، مناقشة النوايا شيء اخر، هذا لايعني ان اخرين لم يتدخلوا او لم يبعثـوا ولم يلعبوا في الماء العكر، لكن لانبني على فكرة المؤامرة ابتداءا وبالتاكيد ستستغـل الاطـراف السياسيـة حـالات الاحـراج الموجودة عند هـذا الطرف او ذاك للوصـول الى غرض سياسي وهـذا جـزء مـن العمـل السياسـي، لانحن قـادرون على ان يكبحنـا طـرف ولاقادرون علـى ان نكبح الطـرف الاخر، نحـن واجبنـا ومسؤوليتنا ان نقرب بين الاطـراف وان نضمن الحقوق ونسـير بالسياقـات الدستوريـة ليس فقط نصا بل روحا.

×كثـيرا ما نسمع ان هنـاك مشاكل بين إقليم كردستان والحكومة الاتحادية...؟

– (مقاطعا) انظروا المشـتركات ايضا، ليس كل شـيء هو خلاف، ويجب عـدم الاقتصار علـى الخلافـات انظـروا كم هناك مـن امور مشتركة، ، هناك الكثير من الامور المشتركة وهـذا لكي لايصـور كأن الوضـع هو وضع عدائـي وكانما هو وضع طرفين، نحن طرف واحد ولسنا اطرافـاً، واذا كنت انا اتصرف بهـذا الشكل هـو مهـم للشعب الكـردي لانه حقيقـة لااميز بين كوني عربيـا وبين كردي او تركمـاني، انـا احـاول ان اخـدم المواطن العراقـي، اخدم الحـالات العراقية ككل، فانا بالتاكيـد مدافـع قـوي عـن حقـوق الشعب الكـردي، قاتلت في صفـوف الشعب الكردي واعـرف مظلوميـة الشعب الكـردي واعرف التضحيـات التـي قدمهـا الشعـب الكـردي واعتقـد ان الاكراد اليـوم في العراق حققوا تقدما عظيمـا جدا حتـى باقرانهم في الدول الكـبرى، لاحظـوا الحالـة العراقيـة تقدمت كثـيرا فبالتالي نجاح الحالـة الكردية يعتمد علـى نجـاح الحالـة العراقيـة وايضا نجاح الحالـة العراقيـة يعتمـد على نجـاح الحالة الكرديـة لذلـك عندمـا اتحـدت الحكومتـان اتذكر كان لي خطاب وقلت بان قوة كردستان قوة للعراق وقوة العراق يجب ان تكون قوة لكردستان، وكذلك الحال بالنسبة للشيعة.

×لكـن هناك طروحات اخـرى تقول ان هناك تمـدداً كرديـا يجـب ايقافه من اجـل العراق و هنـاك ايضا خوف كردي من قـوة العراق المركزية؟

– في التمـدد الكـردي مسألتـان وليسـت مسألـة واحدة، هنـاك بعض الغلـو وبعض المظالم يجب الاعتراف بهذا الامر، كلنا لدينا مغالـون ومتطرفون، هناك بعض الغلو لدى البعض لكن هناك ايضا مناطق مختلف عليها ومتنـازع عليهـا قد تكـون اخذت مـن اكراد وكردستانيـين في مرحلـة سابقـة والعودة اليـه يسبب نوعا مـن التصادم مـع من اقام على هـذه الارض بحق او بغـير حق ...الخ فيجب تعريف وتوصيف المسألة حتى نعرف اين نقـف، التطرف يجـب ان نحاربه سوية واول من يجب يحاربه هو الاكراد انفسهم .

×لكـن هناك خوف كـردي مـن ان التلكؤ من المعتدلـين يؤدي الى ظلم مـن الاطراف التي تتحكم بالمركز؟

–نعـم، الوجـه الاخر للتطـرف في اي طرف هـو تطـرف الطـرف الآخـر، تطـرف كردي يـؤدي الى التطرف لـدى الاخرين، التطرف لـدى العرب يقود الى تطـرف كردي، تطرف تركمـاني يقـود الى تطـرف كـردي، تطرف كردي يقود الى تطرف تركماني، هذه قاعدة، في كل التاريخ وحاضرا نحن نعاني.

الفيدراليـة في الجنوب وجهت بفكر مركزي و بموقف دولي وإقليمي

×الا ترى ان جزءا من المشكلة هو عدم وجود محاولات فيدرالية مثلا في الجنوب حيث ان الصوت الفيدرالي في الجنوب بدأ يخفت؟

– بمـاذا وجهـت الفيدراليـة في الجنـوب؟، وجهت اولا بفكر مركزي لايزال موجودا في نفـس صفـوف الشعب ليـس من متآمرين بل مـن نفس صفـوف الشعـب، الشعب البريء الطيب لكن هذا هو الذي عنده اولا، ثم وجهت ايضا بموقف دولي وإقليمي وصارت تتكلم عـن الانفصـال والتقسيم بينمـا المسألة هي اعـادة تنظيـم البلد حسب الوضـع التعددي الذي يعيشـه العراق والذي عرفـه الدستور بـان العراق بلد تعـددي اتحـادي، التعددية كيف تحـل؟ لذلـك نحتاج الى وقـت، كما في الجنوب الان، نحـن لانحاول ان نجعل هذه المعركـة اساسيـة، نجعلهـا حلا الـكل يقاتل عليـه في يوم من الايام، ابـن الانبار يطالب بالاتحادية لانها المنفس الرئيسي له والاخر يقاتـل للفيدراليـة والاخـر يحـترم إقليمية كردستان وهكذا وهذا يحتاج الى وقت، نحن نبنـي دولة جديدة، نبني وطنا جديدا، نبني مفاهيـم جديدة، بالنسبـة لمسألة الوضع في العراق ليس من الصحيح ان نقول ان صدام حسـين مسـؤول وصـل الى السلطة وسقط وانتهـى وكل شـيء اصبـح طبيعيـا، هناك بنى وتركيبات صعدت مع صدام لكنها كانت العامل الرئيسي لصعود صدام حسين.

×مع مـرور الوقت هل هناك مـن يريد عراقا تعدديـا وهناك مـن يريد عراقـا مركزيا غير فيدرالي؟

–ماهو البديل؟ كم سنة قاتل الاكراد، كم سنة قاتلنا ضـد الاستبداد، كم سنـة قاتل الاكراد من اجـل الحقوق؟ لعقـود طويلـة ، ثمانون سنة منذ بدايـة تأسيس المملكة هل جئنا في يوم وقلنا يجـب ان نحسم اليوم الامور لان الشعب يقتل، نعم يقتل لكن يجب ان ننتصر في المعـارك باسلوب الانتصـار في المعركة، مـن يملـك تصـورا افضـل يتقدم بـه، اذا لم يكـن هناك حل ماثل ليـس علينا الا ان نعمل ونستمر في العمل الى ان نرسخ هذا الواقع، امـا طروحاتنـا الصحيحـة ستنتصـر او طروحاتنـا الخاطئة ستنهـزم او طروحاتنا الصحيحة تحتاج الى تعديلات نقوم بها، كل التربية السياسية تعلمنا هذا المسار.

×ماهو تاثـير العامل الخارجـي في العملية السياسيـة؟ لمـاذا يبقى العراق دائمـا مؤثرا فيـه ولايؤثـر في الاخريـن؟ مثـلا الشيعـة في العـراق يؤثر على شيعة ايـران ولبنان، يؤثـر كـرد العراق علـى كرد ايـران وتركيا، سنة العـراق في المحيط السني يؤثرون في المحيط السني العربي؟

–تاثـير العامل الخارجي مهـم جدا، في يوم من الايـام كانت كل الثـورات في ايران تبدأ مـن العـراق ،مـن الثـورة الدستوريـة الى الثورة ضد الشاه كلها كانت تبدأ من العراق، الامام الخميني كان في النجف.

× قلتم بأن العملية الديمقراطية يجب ان تأخذ مجراها، هل هذا ينطبق على الجانب الأمريكي ايضا؟

– هم ايضا كذلك، حيث لا يوجد رئيس أمريكي او مسؤول أمريكي يمكنه ان يسير بالضد من المؤسسات و من الحالة المؤسساتية او من الموافقات العامة، لذلك لنفترض ان الحكومة رأت في الإتفاقية امرا جيدا وان مجلس النواب لم ير ان الصورة هكذا، لا تستطيع الحكومة ان تذهب حتى لو كان رأيها ايجابيا، فعليه يجب الحصول على اطمئنان ان الاغلبية الساحقة في مجلس النواب والرأي العام يؤيد هذه الإتفاقية.

هل هناك أزمة بين حكومة إقليم كردستان والحكومة الاتحادية؟

×هل هناك أزمة بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان ؟

– الأزمة امر طبيعي، يجب الا نرتجف كثيرا امام الأزمة، عندما يكون النظام مؤسساتيا وديمقراطيا تحدث خلافات وخلافات حادة، بعض الدول الديمقراطية والعريقة في ديمقراطيتها تعطلت فترة طويلة ،ايطاليا تعطلت حوالي سنة بسبب أزمة انتخابات الرئيس، هذا دليل على ان هناك نقاشاً حراً ومفتوحاً، ايضا بدون تقييم الصح والخطأ من هو الصحيح من هو الخطأ، لكن المؤسسة الديمقراطية والنقاش الديمقراطي يحتمل الاختلاف فاصل جوهره هو الاختلاف، نعم هناك اختلافات بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية وهذا الاختلاف يجب ان تحل بالطرق الدستورية، نحن صوتنا على الدستور وكل المتحاورين يقبلون بالدستور قد يختلف التفسير واذا اختلفنا في التفسير فهناك المحكمة الاتحادية ويجب ان يخضع الجميع للدستور بغض النظر عن الموقف في البداية، ان كانت حكومة اتحادية وان كانت حكومة إقليم.

الآن خانقين، بالتأكيد خانقين منطقة كردية، لكن خانقين لاتزال في حدود صلاحيات الحكومة الاتحادية، لان حدود إقليم كردستان حددت بالخط الفاصل في ٢٠٠٣/٣/١٨ وهذا حدده قانون ادارة الدولة ثم ثبته الدستور في المادة (٥٣) في قانون ادارة الدولة ثم المادة (١٢٨) في الدستور ثبت الفقرة (أ) من المادة (٥٣)، اذن حدود إقليم كردستان معرّف، فخانقين من الناحية القانونية هي من صلاحيات الحكومة الاتحادية ومن الناحية الواقعية خانقين كردية في يوم من الايام اذا صوت سكان المنطقة للانضمام الى إقليم كردستان هذا من حقهم، الى ذلك الحين هي من صلاحيات الحكومة الاتحادية، فالآن دخول قوات او خروج قوات من خانقين يجب ان يأخذ بعدة عوامل وهذه حقيقة قانونية دستورية، لكن ايضا يجب ان يأخذ الحساسيات، الآن قد لا تستطيع الحكومة ارسال فوج كردي او فوج شيعي الى منطقة مثل الانبار مثلا، قد لا تستطيع النجف الآن استقبال فوج معين من البيشمركة او من الانبار، هذه الحساسيات يجب ان تراعى اذا اقرينا بالنقطة الاولى و اذا اقرت الاطراف بالنقطة الاولى ان خانقين هي منطقة دستوريا عائدة (صلاحياتها، القائم المقام، الجبايات ،الأمن) يعود الى الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم تقر بهذه الحقيقة وهي لابد ان تقر به في رأيي، والحكومة الاتحادية تعرف ان هذه هي من مسؤولياتها، فتبقى كيفية معالجة الحساسيات، هل من الضروري ان يكون هناك قوات حكومية غفيرة العدد او قليلة العدد، ما هي الحاجة؟ نحن قد نحتاج وقد احتجنا في المراحل السابقة الى الكثير من قوات البيشمركة للخروج من إقليم كردستان والدفاع عن الأمن في خانقين في كركوك في مناطق اخرى وفي الموصل، لم نتقيد بها لان الحاجة كانت ضرورة، تم اللجوء الى قوات من البيشمركة وهذا ليس في دائرة الحكم الاتحادي وتم بالاتفاق.

ايضا موضوع خانقين اذا اقرت الاسس القانونية ان خانقين منطقة كردية لا يراد تغييرها الى منطقة عربية او تركمانية او مسيحية تحافظ على هويتها، لها حكومة محلية، هذه الحكومة تمثل السكان الذين انتخبوها فحينذاك جوهر المشكلة يذوب مادام الفاصل في الموضوع هو الدستور، اذا كانت هناك نوايا غير صحيحة لهذا الطرف او ذاك، حينذاك تصبح مشكلة.. اهم طريقة لاكتشاف النوايا هو وضع الدستور والا ما معنى الدستور ولماذا صوتنا على الدستور؟ لمثل هذه القضايا.

×في حوار مع فضائية «العربية» اشرتم الى المخاوف من الانقلاب العسكري، هناك ايضا مخاوف من عسكرة المجتمع العراقي بشكل عام، أزمة خانقين كشفت عن جانب من هذا الخوف، كيف تنظرون الى هذه المسألة ؟

– اولا، الأزمة سواء في ديالى او في خانقين، في كركوك هي أزمة نجاحات وليست أزمة فشل، لان الوضع تقدم واصبحت الاطراف تشعر ان عليها ان تقف امام الاستحقاقات والاستحقاقات تفتح بابا لم يسبق فتحه في العراق طوال التاريخ، فيجب ان لا يهون الموضوع كثيرا ولا ان نرتعب كثيرا وتصبح اتهامات.. ان هذا الطرف شوفيني وان هذا الطرف متطرف، اي موضوع يفتح للمرة الاولى ستحصل فيه بعض الاخطاء والتمددات والاجتهادات الخاطئة من هذا الطرف وذاك الطرف، لكن سوية العراقيون جميعهم اكراد، عرب، شيعة، سنة، تركمان، مسيحيين، كلدوآشوريين، كلهم ساهموا في وصول العراق الى حالة ناجحة وبدأت تسمح بطرح ملفات كثيرة ليس فقط في كركوك وخانقين، هناك في الانبار موضوع الصحوات، هناك اليوم في الجنوب، هناك العلاقة مع الحكومة الاتحادية في كل المحافظات ليس فقط في كردستان، فبالتالي هذه أزمة النجاحات.

انا لا اقلل من شأنها، أزمة النجاحات قد تكون اخطر من أزمة المحنة والضائقة لانه عندما تنجح ويحصل نوع من التصادم وهذا يحصل بسبب خطأ في التقدير، عندما يحصل خطأ الانفجار يكون ابشع واسوأ، اسوأ من حالات المعارضة، كنا نحاول ونفشل ونجرب مرة ثانية، لكن عندما تبني وضعا وهذا الوضع يتعرض الى فشل كبير قد تكون الارتدادات كبيرة جدا فيجب الحذر، لكن تعريف الموضوع: هو نحن نعيش حالة من النجاحات والنجاحات تطرح استحقاقات والاستحقاقات يجب ان تعالج بآليات صحيحة واعتقد الآلية الاساسية هي الحوار والدستور والقانون والنظام ورؤية المصالح العامة وألا يمثل الحاكم في بغداد طرفا وانما يمثل العراق كله، وان لا يمثل الحاكم في كردستان طرفا وانما عليه ان يمثل العراق كله، هذا لا يعني عدم اخذ المصالح المحلية بنظر الاعتبار لكن يعني وضع الاطار الصحيح لحل المشاكل فهي اولا مسألة أزمة او تدافعات في فترة حقق فيها العراق نجاحا على الارهاب وعلى التخريب وخاض الانتخابات واصبح له ممثلون واصبح له حكومات محلية اتحادية منتخبة...الخ.

×هذا بسبب التراث العراقي العسكري السابق ام بسبب حاجات العراق الحالية لمكافحة الارهاب؟

–اولا، مقاومة الارهاب.. تعرفون عندما بدأنا كان الجيش قد تم حله والشرطة كانت من بقايا وبدايات التأسيس، لكن محاربة الارهاب استدعت تجنيد وعسكرة سريعة وهذا كان امرا طبيعيا وضروريا، فالمشكلة ليست في حصول هذه الظاهرة، المشكلة في معالجة هذه الظاهرة، هذه الظاهرة صارت الآن، وهل فعلا العراق من جديد يعود الى العسكرة وان العراق له تاريخ طويل في العسكرة، له تاريخ طويل في التربية العسكرية، الشاب العراقي تربى اما في جبهات القتال او في الجبال او في الاهوار يقاتل، فهناك تربية عسكرية طبيعية عفوية موجودة لدى المواطن، نحن نريد ان نبني مجتمعا مدنيا، هذا ايضا ضار للجيش والمؤسسة العسكرية نفسها، لان في النهاية المؤسسة العسكرية ستصبح شلة من الضباط يمسكون بالسلطة، اما الجيش سيصبح وقودا للمعارك والحروب، نحن اردنا ان نبني مؤسسة مهنية عالية من التسلح قادرة على القيام بالمهام، مثلا بريطانيا لديها ثلاث فرق فقط، وفي العراق اليوم (١٤ – ١٥) فرقة، اذا كان الهدف هو معركة الارهاب آمنا باللـه، لكن المسؤول العراقي يجب ان يفكر اذا بهذا الشكل استمر يبني دولته؟ هذا له تداعيات لا تستطيع حيث ان الوضع ينمو ولا تتوقع نتائج، كما حصل في العراق في القرن العشرين، بالتأكيد اذا استمرت هذه الحالة ولم يسيطر عليها تتحول السياسة الى العسكرة.

×هل هذا رأي شخصي لكم أو هناك قيادات اخرى توافقك هذا الرأي؟

– انا واثق ان هناك قيادات اخرى تفكر في هذا الاتجاه بما فيهم رئيس الحكومة والاستاذ مسعود بارزاني والاستاذ جلال طالباني، حتى في الجيش نفسه، حتى الرجال القياديين في المؤسسة العسكرية، انا لا اتكلم عن حصول انقلاب اليوم، اعتقد بأن الانقلاب اليوم امر صعب، الانقلاب ليس بالامر السهل.

اولا: بسبب وجود القوات الاجنبية.

ثانيا: المناطق سترفض الانقلاب، كردستان سترفض الانقلاب، الجنوب سيرفض الانقلاب، المناطق الغربية سترفض الانقلاب، نفس المؤسسة العسكرية لم تكتسب الروابط والعلاقات اللازمة للقيام بانقلاب عسكري.

×كممثلين منتخبين من قبل الشعب الاتخافون من ان يكون هناك عسكريون كورد وشيعة وسنة متآمرين ؟

–انا استخدمت كلمة الروابط وهذه الروابط لم تتشكل بعد، الروابط في الجيش تتشكل في التمارين في العرضات في التنقلات المستمرة، الى حد الآن الوضع ليس كذلك، لكن هذا لايعني على المدى المتوسط والبعيد ان هذه المخاطر لن تنبع، خصوصا عندما تستخدم القوات المسلحة في مهام غير عسكرية، بالامس مثلا استخدم الجيش لاخراج طلبة من دور سكن وقتل أحد الطلبة وجرح آخر، هذه ليست مهمة الجيش، هذه مهمة الشر